

الفصل الأول

الطريق إلى أوصلو

أ. صالح محمود الشنّاط

الطريق إلى أوسلو

زهيد:

كان اتفاق أوسلو Oslo Accords الذي وقع سنة 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، بعد 14 جولة من المفاوضات الثنائية السرية محطة تحوّل في الحقل السياسي الفلسطيني؛ حيث قامت سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني. وتمخض عن قيام السلطة الفلسطينية تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وتحديدًا مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، بعد اعترافهما بمنظمة التحرير، لكن من دون أن ينجم عن ذلك الإقرار بحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة، أو الإقرار علناً بحقّه في دولة مستقلة.

ويحاول هذا الفصل تسليط الضوء على البيئة الفلسطينية، والعربية، والدولية، والإسرائيلية التي كانت قبل اتفاق أوسلو، والعوامل التي أدت إلى توقيعه.

أولاً: ما قبل أوسلو:

1. الوضع الفلسطيني:

أ. منظمة التحرير: النشأة والمسيرة:

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، كمظلة جامعة للعمل الوطني الفلسطيني وفصائله وتياراته المختلفة¹، عقب قرار صدر من القمة العربية الأولى التي عقدت بالقاهرة. كانت فلسطين قبل ذلك تُمثّل في الجامعة تمثيلاً شكلياً منذ تأسيسها سنة 1945. وقد كلف مؤتمر القمة العربية الأول ممثل فلسطين أحمد الشقيري بتقديم تصور للقمة الثانية عن إنشاء كيان يتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وقد تجاوز الشقيري التكليف، ونشط بدعم من الرئيس المصري عبد الناصر، في تحشيد الشعب الفلسطيني، فأسفرت جهود الشقيري من خلال زيارته للتجمعات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية عن انتخاب "المجلس الوطني الفلسطيني"، والذي يُعدّ بمثابة السلطة

¹ أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 34.

التشريعية للمنظمة، ووضع كذلك مشروعاً للميثاق والنظام الأساسي. وأعلن المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي عقد لهذا الغرض في القدس في 1964/8/28 قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي للمنظمة وعلى نظامها الأساسي. وانتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية التي كلف باختيار أعضائها².

وقد كانت الفصائل الفلسطينية خارج إطار منظمة التحرير منذ قيام المنظمة حتى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، الذي انعقد في القاهرة في تموز/ يوليو 1968، فقد اضطر أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى الاستقالة نتيجة لجملة من العوامل، وعلى رأسها تخلي الرئيس المصري جمال عبد الناصر عنه لصالح تحالف جديد مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح بزعامة ياسر عرفات³.

وهكذا حل يحيى حمودة محل الشقيري رئيساً مؤقتاً للجنة التنفيذية، وذلك كمرحلة انتقالية لم تدم سوى عدة أشهر، إلا أن الأمر لم يستمر طويلاً، وعقدت الدورة الخامسة في شباط/ فبراير 1969 في القاهرة، حيث ترسخت قيادة حركة فتح للمنظمة، وهيمنتها على غالبية مقاعد المجلس الوطني، وتمّ انتخاب لجنة تنفيذية جديدة، عكست التوازن الجديد بين فصائل حركة المقاومة، ورئيساً جديداً للمنظمة هو ياسر عرفات⁴.

ولم تكتفِ الفصائل بالسيطرة على قيادة المنظمة، بل أحدثت تغييرات واضحة على الميثاق الفلسطيني، كان أولها تغيير اسمه من "الميثاق القومي" إلى "الميثاق الوطني الفلسطيني"⁵، والذي نصّ على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وعلى حقّ الشعب الفلسطيني في العودة، وفي تقرير المصير، وعلى إزالة المشروع الصهيوني عن أرض فلسطين⁶.

² منظمة التحرير الفلسطينية، موقع الجزيرة. نت، 2004/10/3، انظر:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/74244504-9c64-41ff-8887-b2d2dc94858e>

³ جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2004)، ص 387-388.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ انظر: الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، الجزيرة. نت، 2005/7/16، في:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/25de66cd-075b-4c8e-9bc3-ddf5ef253676>

وسيتبين معنا من خلال السطور القادمة أن رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات تعهد من خلال اتفاق أوصلو بوقف "الإرهاب"، يعني الكفاح المسلح، والانتفاضة استطراداً من دون أن يحصل على التزام من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين Yitzhak Rabin بإنهاء الاحتلال.

تميزت العلاقة بين منظمة التحرير والعديد من الدول العربية بفترات من الشدّ والجذب بحسب انسجام المواقف السياسية لهذه الدول أو اختلافها مع توجهات المنظمة. وكانت المملكة الأردنية الهاشمية مثلاً بارزاً على ذلك، وقد شهدت الفترة السابقة للعدوان الإسرائيلي سنة 1967 محاولات تطوير النظام الحاكم لمساعي تبلور هوية وطنية فلسطينية خارج النطاق الأردني. ولعل احتكام علاقة الطرفين إلى سوء الفهم المتبادل يفسر ما آلت إليه الأمور، والذي أدى إلى مواجهة مسلحة بين الطرفين سنتي 1970-1971، أسفرت عن خروج المقاومة إلى لبنان وسورية، الأمر الذي ترك تأثيراته على المنظمة وامتداداتها التمثيلية في الساحة الأردنية، حيث تمّ منعها عملياً، ولم تسمح الحكومة إلا بوجود مكتب رسمي لها، وكتيبة نظامية واحدة تابعة لجيش التحرير، ومكتب تابع للشؤون الاجتماعية كان يعمل من خلال مكتب المنظمة⁷.

وتعدّ القمة العربية التي عقدت في الرباط سنة 1974 منعطفاً تاريخياً مهماً لمنظمة التحرير ولل قضية الفلسطينية عموماً، فقد صدر قرار من القمة يعدّ "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني".

حرمت المقاومة الفلسطينية من العمل عبر الحدود، عبر معظم دول الطوق، فمصر وسورية لم تجدا صعوبة في إغلاق الحدود أمامها، أما الأردن فقد أحكم حدوده بعد سيطرته على الأوضاع الداخلية. وكان لبنان المنفذ الوحيد للمقاومة حتى الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982، غير أن هذا المنفذ كان محدود الفعالية وتراجعت قدرة المقاومة الفلسطينية على استخدامه مع استنزافها وغرقها في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في 13/4/1975، واستمرت نحو 15 عاماً. وأمام سياسة إغلاق الحدود توجه عمل المقاومة وانحصر داخل فلسطين، وتحديداً منذ الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت أواخر 1987⁸.

⁷ نادية سعد الدين، منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيل فلسطينيي الأردن، ملحق فلسطين، العدد 19، صحيفة السفير، بيروت، 2011/2/15.

⁸ محسن محمد صالح، المسار النَّائِه للدولة الفلسطينية (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص 56.

ب. انتفاضة 1987:

حدثت شرارة الانتفاضة في 9/12/1987، إثر استشهاد أربعة عمال فلسطينيين في حادث دهس متعمد في اليوم الذي سبقه⁹. وقد أدت الانتفاضة إلى سقوط نحو 1,300 شهيد، وأكثر من 80 ألف جريح، إضافة إلى أكثر من عشرة آلاف معتقل، وفي المقابل قتل 169 إسرائيلياً وجرح عدة مئات¹⁰.

واستمرت الانتفاضة حتى سنة 1993، وهي سنة التوقيع على اتفاق أوسلو. كما أسهمت هذه الانتفاضة في نشوء حركة حماس الداعم القوي لها، والتي أعلنت عن نفسها سنة 1987. وقد فرضت حماس نفسها كقوة فلسطينية جديدة، فرضت نفسها بسرعة على أساس أنها ثاني أكبر فصيل فلسطيني ومنافس رئيسي لحركة فتح، يُطالب بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وكانت شعبيتها تتزايد.

مع إغلاق الحدود وانحسار المقاومة في الداخل الفلسطيني، ومع صعود التيار الإسلامي ودوره في الانتفاضة أصبحت منظمة التحرير مهددة بالتراجع من صدارة المشهد الفلسطيني الدبلوماسي، وكان هذا سبباً لضعفها، ورأت في العملية السلمية تعزيزاً لرصيداها الذي بدأ بالنفاذ.

ج. من الكفاح المسلح إلى التسوية:

عانت منظمة التحرير خلال 1986-1987 حالة من الاستضعاف السياسي، ومن تزايد محاولات التهميش، غير أن اندلاع الانتفاضة وفّر لها رافعة سياسية كبيرة، وكرّس من جديد الهوية الفلسطينية، وأبرز دور الداخل الفلسطيني، وتصدرت القضية الفلسطينية مرّة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة United Nations، والقوى الكبرى، والبلاد العربية ووسائل الإعلام. وحاولت المنظمة استثمار الانتفاضة سياسياً فشكّلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي. واستفادت المنظمة من قرار الأردن في 31/7/1988 فكّ روابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية¹¹.

⁹ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، طبعة مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 103.

¹⁰ وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2012/12/10، انظر: www.qudspress.com

¹¹ محسن محمد صالح، المسار النَّاه لللدولة الفلسطينية، ص 56.

• قرار مجلس الأمن الدولي 242 في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر:

بدأت منظمة التحرير الانخراط في العملية السلمية بشكل عملي، وتحولت من محور التحرير إلى برنامج محوره إقامة الدولة الفلسطينية، في ظل صعود التيار الإسلامي، المتمسك بنهج المقاومة لأجل التحرير، لا سيما أنها كانت قد لوحت من قبل الانتفاضة بالخيار السلمي. وقبل استعراض أبرز مشاريع التسوية التي هي فلسطينية المنشأ، والتي تعدّ مخاضات عسيرة لولادة اتفاق أوسلو في 1993، لا بدّ أن نرجع بالزمن إلى الوراء لنعرج على قرار مجلس الأمن 242 في 1967/11/22، والذي يُعدّ من أهم المشاريع التي استندت إليه كافة مشاريع التسوية في ما بعد. وقد قدّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي Security Council بالإجماع. وكان مجلس الأمن قد انعقد في الفترة 9-1967/11/22، واستمرت اجتماعاته 107 ساعات في 32 جلسة، قدمت فيها أربعة مشاريع: سوفيتي وأمريكي وبريطاني، ومشروع قدمته ثلاث دول هي الهند ومالي ونيجيريا.

ونصّ القرار على أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير، وإنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها، واحترام السيادة والوحدة لأراضي كلّ دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها وحرّة من التهديد أو أعمال القوة.

كما أكد الحاجة إلى ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات، من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح. وجاء فيه أيضاً:

يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة، وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا. ويطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدّم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وقد رفضت منظمة التحرير وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية قرار 242 حين صدوره؛ لأنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية". كما رفضت سورية والعراق والجزائر هذا القرار، أما الأردن ومصر فقد وافقتا عليه.

وقد عينت الأمم المتحدة جونار يارنج Gunnar Jarring (سفير السويد في موسكو) مبعوثاً خاصاً لها لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وقد قام بعدة جولات واتصالات على مدى يزيد عن ثلاث سنوات...، حيث ركزت المطالب العربية على اشتراط أن أيّ تسوية سلمية تعني العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967 مع عودة اللاجئين. أما الكيان الإسرائيلي فركز على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح، وأن يبقى شرم الشيخ بيده، وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، لكنه رفض إعادة قطاع غزة والجولان، وأصر على بقاء القدس الموحدة (الشرقية والغربية) جزءاً من الكيان الإسرائيلي، مع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. وهذا ما تمّ عرضه في مشروع إسرائيلي عرف باسم رئيسة وزرائها مشروع جولدا مائير Golda Meir في 1971/2/9. وفشلت في النهاية مهمة يارنج، على الرغم من كثرة اتصالاته مع الطرفين¹².

• برنامج النقاط العشر 1974:

في سنة 1974 صاغت المنظمة البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي دعا إلى إقامة سلطة وطنية على أيّ أرض فلسطينية يتم تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما ترسخ لاحقاً في إعلان الاستقلال، وقرارات المجلس الوطني في سنة 1988، وفي إبرام اتفاق أوسلو سنة 1993¹³.

وقد أفسح هذا البرنامج مجالاً مهماً للتحرك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تهيئ لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية. فبعد أن كان ميثاق منظمة التحرير ينص على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين نصّ برنامج النقاط العشر على النضال بالوسائل كافة، وعلى رأسها الكفاح المسلح، كما نصّ على إقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها".

¹² محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (كوالامبور: فجر أولونغ، 2003)، ص 447-449.

¹³ جميل هلال، صعود منظمة التحرير الفلسطينية وأفولها، ملحق فلسطين، العدد 19، السفير، 2011/2/15.

وبالتالي، لم يعد الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد للتحرير، مما فتح المجال للقيادة الفلسطينية للانتقال من مشروع الدولة الواحدة إلى مشروع الدولتين، بالتناغم مع مسار النظام الرسمي العربي. كما تعهد البرنامج بوقوف المنظمة ضد أي مشروع كيان فلسطيني يكون ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة¹⁴.

وقد حصدت قيادة المنظمة بعض تلك الثمار سريعاً، فاعترفت بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الزعماء العربي التي عقدت في الرباط في 1974/10/29، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1974، حظيت المنظمة باختراق عالمي من خلال دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations لها للمشاركة في أعمالها وإلقاء ياسر عرفات خطابه فيها في 1974/11/13، وحصلت على عضوية مراقب في الأمم المتحدة.

وأيدت برنامج النقاط العشر حركة فتح والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة الصاعقة، ودعمته كل من مصر وسورية، وجاء منسجماً مع طروحات الاتحاد السوفييتي Soviet Union والمنظومة الاشتراكية، والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز، غير أن الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية - القيادة العامة اعترضتا عليه، بعد أن أيدتاه عند التصويت عليه في المجلس الوطني¹⁵.

ومع انغلاق آفاق العمل العسكري أمام الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير، أصبح النشاط المتاح هو العمل السياسي؛ ولأن أي تسوية سياسية هي من الناحية العملية انعكاس لموازن القوى، فقد تضاءلت قدرة المنظمة على فرض شروطها، وأخذت تتنازل تدريجياً مطالبها¹⁶.

• الاعتراف بقراري الأمم المتحدة 181 و242:

أرادت منظمة التحرير أن تكون طرفاً مقبولاً أمريكياً وإسرائيلياً للحوار معه للدخول في عملية التسوية. وبناء على نصائح عربية وسوفييتية، تم وضع برنامج فلسطيني جديد في المجلس الوطني الفلسطيني الـ 19 في 1988/11/15-12¹⁷، وفي هذا البرنامج: اعترفت منظمة التحرير ضمناً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين

¹⁴ محسن محمد صالح، المسار التائه للدولة الفلسطينية، ص 51-52.

¹⁵ المرجع نفسه.

¹⁶ المرجع نفسه، ص 53.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 56.

عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 1947/11/29. كما اعترفت بقرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 1967/11/22. وأعلن المجلس "استقلال فلسطين"، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير. وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير¹⁸. وخوّل المجلس اللجنة التنفيذية ورئيسها ياسر عرفات بالسير في طريق المبادرات الدبلوماسية. وقد عقد اجتماع في ستوكهولم حضره وفد من منظمة التحرير ووفد أمريكي يهودي، وأصدر الاجتماع بياناً مشتركاً، وجاء فيه أن منظمة التحرير:

1. توافق على الدخول في مفاوضات سلام تجري في مؤتمر دولي يعقد برعاية الأمم المتحدة.
2. تعلن عن رفضها وإدانتها للإرهاب بكل أشكاله، بما فيه إرهاب الدولة. تدعو إلى حلّ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي، والتطبيقات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة (بما فيها حقّ العودة أو التعويض)¹⁹.

2. الوضع العربي والإسلامي:

أ. كارثة 1948:

رفعت بريطانيا سنة 1947 قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، بحجة رغبتها في إنهاء انتدابها على فلسطين. وبعد الكثير من المداولات والضغوط الغربية وخصوصاً الأمريكية، أصدرت الأمم المتحدة في 1947/11/29 قرار تقسيم فلسطين (قرار رقم 181). وأعلن الصهاينة دولتهم "إسرائيل" في 1948/5/14، وتمكنوا من هزيمة الجيوش العربية التي مثلت نموذجاً لسوء القيادة وضعف التنسيق وقلة الخبرة والتي كان منها ما يزال واقعاً تحت النفوذ الاستعماري²⁰. وقد دخلت الدول العربية هذه الحرب مجتمعة، لكنها وقعت على الاتفاقيات بشكل انفرادي²¹. فكانت مصر أول من وقع اتفاق

¹⁸ محسن محمد صالح، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937-2001، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (4) (كوالامبور: فجر أولونج، 2002)، ص 54.

¹⁹ سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 401-403.

²⁰ محسن محمد صالح، المسار التائه للدولة الفلسطينية، ص 21-22.

²¹ أحمد سعيد نوفل (محرر)، الدولة الفلسطينية المستقلة (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000)، ص 21-22.

الهدنة في رودس في 1949/2/24، ثم تلاها لبنان بعد شهر تقريباً في 1949/3/23، ثم تلاها الأردن في نيسان/أبريل 1949، ثم سورية في 1949/7/20، ولم يوقع العراق اتفاق الهدنة مع "إسرائيل" وخرجت الجيوش العراقية من فلسطين في نيسان/أبريل 1948، وحلّ محلها الجيش الأردني²².

وفي 1948/9/23 أعلنت الهيئة العربية العليا "حكومة عموم فلسطين" في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وقد أقرت الحكومات العربية، ما عدا الأردن، ذلك، واعترفت بالحكومة. وتأكيداً لشرعيتها، دعت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا إلى عقد مجلس وطني فلسطيني في غزة في 1948/10/1 برئاسة الحاج أمين الحسيني. وفي اليوم نفسه أعلن المؤتمر استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة ديموقراطية ذات سيادة، بحدودها الدولية المتعارف عليها في أثناء الاحتلال البريطاني. ومنح المجلس الثقة لحكومة عموم فلسطين المكونة من عشرة وزراء برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي²³.

لكن لم يكتب لهذه الحكومة الحياة لعدة أسباب منها انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث عقد في عمان مؤتمر مواز لمؤتمر غزة، وطلب من الملك الأردني عبد الله الثاني ضمّ الأراضي الباقية (الضفة الغربية)، والقبول بأن يكون ملكاً عليها.

إن دعم الدول العربية لحكومة عموم فلسطين كان ضعيفاً بالرغم من إنذاراتها بفصل الأردن عن جامعة الدول العربية بسبب ضمّه للأراضي الفلسطينية، وتركت تلك الحكومة تموت مع الزمن، حيث فتر حماس الحكومات العربية للحكومة الفلسطينية الوليدة، فامتنعت الجامعة العربية عن دعوتها لحضور اجتماعاتها اللاحقة، كما امتنعت الحكومة المصرية، وهي السند الرئيسي لها، عن السماح لها بممارسة مهماتها في قطاع غزة، الذي كان تحت الإدارة المصرية²⁴.

ب. حرب 1967:

حولت حرب 1967 المشهد الجامد للنزاع العربي - الإسرائيلي بطرق درامية؛ إذ كشفت "إسرائيل" عن نفسها كقوة عسكرية قادرة على التغلب على جميع جاراتها.

²² جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 314.

²³ محسن محمد صالح، المسار التائه للدولة الفلسطينية، ص 23-24.

²⁴ أحمد سعيد نوفل، الدولة الفلسطينية المستقلة، ص 21-22.

وفي نهاية تلك الحرب القصيرة، وضعت "إسرائيل" يدها على صحراء سيناء كلها، وعلى الضفة الغربية لنهر الأردن، بما في ذلك شرقي القدس، وغزة بمخيماتها المكتظة باللاجئين، ومرتفعات الجولان ذات الأهمية الاستراتيجية. ووقع أكثر من مليون فلسطيني تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي.

نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967



المصدر: موقع فلسطين بالعربية، مترجمة عن الأصل الإنجليزي، الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA، انظر: http://www.palestineinarabic.com/Maps/Naksa/Naksa_1967.jpg

لقد كانت حرب الأيام الستة سنة 1967 بمثابة إشارة البدء في عملية السلام العربي - الإسرائيلي المعاصرة. فحتى ذلك الحين كان النزاع بين "إسرائيل" والعرب مجمداً، لا يتجه نحو الحل ولا نحو الحرب. وكانت القضايا الظاهرية في النزاع هي نفسها التي بقيت بدون حل عند توقيع اتفاقيات الهدنة سنة 1949.

لقد كانت الأنظمة العربية عازفة عن تقديم وعد بسلام كامل مع "إسرائيل"، أو الاعتراف بها إلا إذا تم إرضاء الفلسطينيين، وهو الأمر الذي يتطلب أكثر من مجرد انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967.

وكانت منظمة التحرير قد اكتسبت مع مضي الوقت مزيداً من المكانة، وبات من العسير على الدول العربية أن تتوخى مصالحها، دون مراعاة المطالب الفلسطينية. كما أن العرب كانوا محجمين عن التعامل المباشر مع "إسرائيل". ومن أجل إبرام صفقة ما، كان لا بد أن يتم ذلك من خلال جهود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة. بالمقابل كانت "إسرائيل" تصر على عدم إعادة الأراضي إلا مقابل السلام والأمن والاعتراف بها.

رأت الولايات المتحدة أن من حق "إسرائيل" أن تحصل على ما هو أكثر من العودة إلى اتفاقيات الهدنة القديمة، وأنه ينبغي أن يتحقق نوع من التعاقد الملزم ينهي حالة الحرب، ويستجيب لما يقلق "إسرائيل" من دواعي الأمن.

وفي الوقت نفسه إذا كان العرب على استعداد للاستجابة لهذه الشروط، فلا بد أن يستعيدوا معظم، إن لم يكن جميع أراضيهم التي خسروها في حرب 1967. وكان الرئيس ليندون جونسون Lyndon Johnson قد أفصح عن هذه الآراء بعد فترة قصيرة من الحرب، التي صارت فيما بعد أساساً لقرار الأمم المتحدة 242 الصادر في 1967/11/2.²⁵

وكما تقدم سابقاً فقد وافق على القرار كل من الأردن ومصر، ورفضته سورية ومنظمة التحرير وهو يدعو إلى اعتماد الوسائل السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، كما يرى في المشكلة الفلسطينية مجرد مشكلة لاجئين. وفي مواجهة هذا القرار نشأ صراع عربي - عربي بين أصحاب الخط السياسي وخط المواجهة.

²⁵ وليام ب. كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي - الإسرائيلي منذ 1967، ترجمة هشام الدجاني (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 20 و24-25.

ج. حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973:

اتخذت الدول العربية بعد حرب 1973 قراراً بإعادة بناء القوات المسلحة بغرض إزالة آثار العدوان، واجتمع قادة الدول العربية في الخرطوم مباشرة بعد الحرب واتخذوا قراراً مفاده لا صلح، لا مفاوضات، لا اعتراف؛ وقرروا رصد الأموال اللازمة لمساعدة دول المواجهة في إعادة البناء والاستعداد لردّ العدوان وتحرير الأرض. وبدأت دول المواجهة بإعادة بناء قواتها المسلحة والاستعداد لمعركة قادمة²⁶. وبالنظر إلى مآلات الحرب نجدها قد أسفرت عن النتائج التالية:

- لم يستطع العرب تحقيق هدف الحرب، وهو إزالة آثار عدوان سنة 1967، وفقدوا المزيد من الأراضي.
- ظهور بوادر تخلي العرب عن مقررات مؤتمر الخرطوم الراضة للصلح مع "إسرائيل"، والاعتراف بها والتفاوض معها²⁷.

قبل العرب إجراء مفاوضات عسكرية مع "إسرائيل" لفضّ الاشتباك بين القوات، وجرّت محادثات عسكرية مباشرة بين مصر و"إسرائيل" تمخضت عن اتفاق فضّ الاشتباك في سنة 1974، وباتفاق فضّ الاشتباك انسحبت "إسرائيل" نتيجة المفاوضات من بعض الأراضي السورية التي احتلتها²⁸.

د. كامب ديفيد 1978 Camp David Accords:

قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة مفاجئة إلى الكيان الإسرائيلي في 1977/11/19 وألقى خطاباً في الكنيست Knesset الإسرائيلي، ودعا إلى تسوية سلمية. وبدأت بعد ذلك لأول مرة مفاوضات مصرية - إسرائيلية مباشرة وعلنية. وقد نتج عنها توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في الولايات المتحدة في 1978/9/17 بين مصر، ويمثلها أنور السادات، والكيان الإسرائيلي، ويمثله مناحيم بيغن Menachem Begin، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter.

²⁶ جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 151.

²⁷ المرجع نفسه، ص 154-155.

²⁸ المرجع نفسه.

وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1979/3/26. والاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين؛ الأولى تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع، وأما الثانية فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي. وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها. ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً مع الكيان الإسرائيلي²⁹.

واتفق الجانبان على تسوية الحدود، وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وأن لمصر حق استخدام المطارات التي يخلفها الإسرائيليون للأغراض المدنية، وعلى حرية مرور السفن في خليج وقناة السويس، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة. وحددت الوثيقة عدد الجنود المرابطين من الطرفين على ضفتي الحدود ومواقعهم، وكذلك حددت مناطق تمرکز قوات الأمم المتحدة.

وتمّ الاتفاق على إقامة علاقة طبيعية واعتراف كامل بين الطرفين إثر الانسحاب المرحلي وتوقيع اتفاقية السلام. وحددت الوثيقة فترة انسحاب القوات الإسرائيلية بمدة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر من توقيع الاتفاق³⁰.

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت الاتفاقية إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع، بحيث يشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله مصر، والأردن، والكيان الإسرائيلي، وممثلون عن الضفة والقطاع، يضمهم في البداية وفداً مصر والأردن. وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين "وفقاً لما يتفق عليه"؛ أي بمعنى أن للكيان الإسرائيلي حق رفضهم أو قبولهم. كما تضمنت التصورات التفصيلية التالية:

1. تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.
2. تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان عن طريق الانتخاب الحرّ.

²⁹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 456.

³⁰ شفيق شقير، مسار التفاوض، الجزيرة نت، 2007/11/19، انظر:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cad99e9b-baaf-4365-9f44-59c3f1b7e6a1>

3. تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة والقطاع.
4. سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.
5. ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بكافة أجزائه. وستعالج المفاوضات، من بين أمور أخرى، موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.
6. يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.
7. سيشارك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:

أ. يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر و"إسرائيل" والأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع، والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الانتقالية.

ب. يعرض الاتفاق على ممثلي الضفة والقطاع المنتخبين للتصويت عليه.

ج. تتاح الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

د. المشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين الأردن، والكيان الإسرائيلي.

8. سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، وستشارك قوات إسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة، وفي العمل على ضمان أمن الحدود.

9. وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الانتقالية من خمس سنوات. وستتم بأسرع ما يمكن، وبما لا يزيد عن السنة الثالثة من بدء هذه المرحلة، المفاوضات النهائية لتقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها بغيرها، والوصول إلى معاهدة سلام بين الكيان الإسرائيلي، وبين الأردن مع نهاية المدة الانتقالية.

10. سيتم اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن أمن "إسرائيل" وجيرانها.

11. خلال المرحلة الانتقالية تشكل لجنة من الأردن ومصر وممثلو الضفة والقطاع و"إسرائيل" للاتفاق على مدى السماح بعودة النازحين المطرودين من الضفة

والقطاع سنة 1967. وستعمل مصر، و"إسرائيل"، والأطراف الأخرى المهمة لوضع إجراءات متفق عليها لتحقيق حلٍّ عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين³¹.

كانت اتفاقية كامب ديفيد نقطة تحول مهمة في التاريخ الحديث للشرق الأوسط؛ فالاتفاقات التي امتدحها البعض لأنها أرست أسس السلام بين مصر و"إسرائيل"، تعرضت للنقد أيضاً بسبب فشلها في إنجاز تسوية شاملة، بما في ذلك حلّ المشكلة الفلسطينية.

لقد ترتب على كامب ديفيد آثار عميقة طالت العلاقات العربية - العربية، مفضية إلى توتر في العلاقات بين القاهرة والعديد من العواصم العربية. فالأنظمة الرسمية العربية أصبحت أكثر تقبلاً للسلوك المصري، وخففت مقاطعتها لمصر بالتدريج، حتى استعادت مصر وضعها الطبيعي في العالم العربي دون أن تتخلى عن اتفاقية كامب ديفيد³².

هـ. مشروع السلام العربي (مشروع فاس) 1982:

وكان في أصله مشروعاً طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكاً على السعودية، وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في 6-9/9/1982، إثر الخروج الفدائي الفلسطيني من بيروت. وقد تضمن النقاط التالية:

1. انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967 بما فيها القدس.
2. إزالة المستعمرات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة سنة 1967.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير، وتعويض من لا يرغب بالعودة.
5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

³¹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 456-458.

³² وليام ب. كوانت، مرجع سابق، ص 19-20.

7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8. يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وقد مثل مشروع فاس الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينيات، والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع³³.

و. مشروع الكونفيدرالية الأردنية - الفلسطينية 1984-1985:

طرح الملك حسين لدى افتتاحه الدورة الـ 17 للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمان في 1984/11/22 الخطوط العريضة لمبادرة أردنية - فلسطينية مشتركة مبنية على قرار 242 كأساس للتسوية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد جرت مباحثات أردنية - فلسطينية مشتركة تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني - الفلسطيني في 1985/2/11، وكان من أبرز أفكاره:

1. يتم التحرك الأردني - الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة، التي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات 242 و338.

2. يجب أن تتم عملية السلام من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه منظمة التحرير.

3. الاعتراف بمبدأ السلام مقابل الأرض، وانسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

4. تكون العلاقة المستقبلية بين الأردن ومنظمة التحرير علاقة كونفيدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية.

5. في حالة نجاح مفاوضات الملك فهد في واشنطن وقبول الإدارة الأمريكية بمقترحاته، تقوم منظمة التحرير بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكي القاضي بالاعتراف المتبادل مع الكيان الإسرائيلي.

عكس هذا الاتفاق تحسُّن العلاقة بين منظمة التحرير والأردن، والتي شابها التوتر الحاد معظم فترة السبعينيات. كما عكس استجابة أكبر من منظمة التحرير للتعامل

³³ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 462.

مع الضغوط الدولية، الأمريكية والإسرائيلية بالذات، التي تفضل التعامل مع قضية فلسطين من خلال البوابة الأردنية، فضلاً عن تراجع منظمة التحرير عن إصرارها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وعلى أي حال، لم يكتب لهذا المشروع النجاح إذ لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل. وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في 19/2/1986³⁴.

ز. حرب الخليج واحتلال الكويت 1990:

احتلت القوات العراقية الكويت في آب/ أغسطس 1990، وقام التحالف الدولي من 36 دولة بهزيمة العراق، وإخراجها بالقوة³⁵. ونتج عن ذلك عداء بين البلاد العربية، واستنزاف الموارد والثروات العربية، وتدمير البنية العسكرية للعراق، وتهجير وهجرة مئات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت في أثناء الاجتياح العراقي، وتلاه حجب الدعم عن منظمة التحرير. وبشكل عام فإن الاجتياح العراقي للكويت وما تبعه من حرب الخليج ونتائجها كان له آثار كارثية على القضية الفلسطينية³⁶.

ومهما تكن الدوافع والمبررات الكامنة وراء سياسة المنظمة حيال أزمة الخليج والحرب اللاحقة، فلا شك في أن الشعب الفلسطيني في الداخل كما في الشتات هو من ضحايا احتلال العراق للكويت. وفي ظل موقف فلسطيني رسمي من الأزمة، ظهرت ولأول مرة، أصوات عربية رافضة للتعامل مع منظمة التحرير، أسوة بالمواقف الإسرائيلية والأمريكية³⁷.

3. الوضع الدولي (بروز النظام أحادي القطبية وصعود الولايات المتحدة الأمريكية):

شكلت منطقة الشرق الأوسط، منذ خمسينيات القرن العشرين، منطقة تنافس شديد بين قوتين عظميين هما روسيا (الاتحاد السوفييتي)، والولايات المتحدة الأمريكية، حتى

³⁴ المرجع نفسه، ص 463-464.

³⁵ السيد عبد الستار المليجي، تحرير فلسطين الثوابت، المتغيرات، الواجبات، سلسلة كتاب القدس (الجيزة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 188.

³⁶ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 110.

³⁷ أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا، "حدود الخيارات الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 6، ربيع 1991، ص 6-7.

إن انتهاء "الحرب الباردة" لم يسفر عن أيّ تغيير ملحوظ في هذا الميدان، بل وشهدت المواجهة الروسية الأمريكية تصعيداً مع اقتراب عهد الهيمنة الأمريكية من نهايته³⁸.

وشكل اهتمام الولايات المتحدة بالمسألة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من اهتمامها بالصراع العربي - الإسرائيلي وبمنطقة الشرق الأوسط، ومن اهتماماتها الدولية بصورة عامة. وقد جرى تحديد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، خلال العقود الأربعة الماضية في سياق الحرب الباردة والتنافس الشديد بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي، بشأن بسط النفوذ في هذه المنطقة المهمة استراتيجياً واقتصادياً³⁹.

وبانهيار الاتحاد السوفييتي نجد صعوداً أمريكياً في المنطقة، لا سيّما الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تغييرين جوهريين في المعادلة السياسية الاستراتيجية العربية - الإسرائيلية القائمة:

أولاً: لم تعد هناك قوة حليفة مؤيدة للجانب العربي، قادرة أو على استعداد لتوفير الغطاء الخارجي السياسي أو العسكري المطلوب لبعض اللاعبين الأساسيين في الساحة العربية، وخصوصاً سورية ومنظمة التحرير. وهكذا فقد جردت القوى العربية الرئيسية المتواجدة على خطّ المواجهة مع "إسرائيل" من عمقها الاستراتيجي التقليدي، الأمر الذي دفعها نحو ضرورة إعادة النظر في موقعها وعلاقاتها بالولايات المتحدة من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى.

ثانياً: لم يعد الاتحاد السوفييتي قادراً أو معنياً بمنافسة الولايات المتحدة في المنطقة، أو بنشر نفوذه فيها على حساب المواقع والمصالح الأمريكية. وهذا الفراغ ساعد في إطلاق يد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (وعلى الصعيد العالمي بصورة عامة)، لكنه في الوقت نفسه أسهم في تجاوز إحدى أهم العقبات أمام انطلاق عملية السلام بين العرب و"إسرائيل"؛ فغياب "الخطر الشيوعي" أو "التهديد السوفييتي" زاد في الاستعداد الأمريكي للعمل والمجازفة، دون التخوف من ردات الفعل السوفييتية

³⁸ أليكسي بيلكو، الشرق الأوسط في العلاقات الروسية الأمريكية: المواجهات مستمرة، موقع أبناء موسكو، 2013/1/6، انظر: <http://anbamoscov.com/opinions/20130116/379371559.html>

³⁹ زياد أبو عمرو، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، خريف 1991، ص 11.

السلبية أو المعرقة، أو من قدرة السوفييت على استغلال الأوضاع على حساب المصالحة الأمريكية المرئية، أو من احتمالات الصدام المباشر مع القوات السوفييتية أو وكلاء السوفييات في المنطقة.

وبمعنى آخر أصبح المجال مفتوحاً أمام سياسة أمريكية نشيطة حيال الصراع العربي - الإسرائيلي، لا تحمل مخاطر عالية من حيث تهديدها للسلام العالمي، ولا مخاطر عالية من حيث تهديدها للمواقع والمصالح الأمريكية⁴⁰.

وبالتالي، تحولت الدول الاشتراكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من حالة المنافسة والعداء مع الولايات المتحدة وحلفائها إلى حالة من التوافق و"الاسترضاء"، في ضوء التحول نحو الرأسمالية والديموقراطية الغربية، والحاجة إلى المساعدات الاقتصادية من الغرب. وقد أسهم ذلك في اختلال التوازن السياسي الدولي، الذي كان يستفيد منه الجانب الفلسطيني والعربي إلى حدّ ما، عندما كانت هناك حالة من التنافر والاستقطاب تسمح بمجال للمناورة⁴¹.

وهذا ما جعل طريق الوساطة لمحادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ممهدة أمام الولايات المتحدة، ومحاولاتها المتتالية في هذا الإطار، كما تقدم سابقاً، مما أسفر عن توقيع اتفاق أوسلو.

4. الوضع الإسرائيلي:

ينقسم الصهاينة إلى مدرستين تجاه التسوية السلمية، وشكل تحقيقها:

المدرسة الأولى: مدرسة حزب العمل Labor Party ومن يدور في فلكه، وهو الحزب الذي قام على عاتقه إنشاء الكيان الصهيوني وقيادته حتى سنة 1977. وهي مدرسة تركز على الحفاظ على الطابع اليهودي للكيان الإسرائيلي، وتسعى بشكل أكبر إلى التحول إلى كيان طبيعي في المنطقة. هي بالتالي لا تضع في هذه المرحلة عملية التوسع الجغرافي على رأس أولوياتها، لأنها تدرك أن ضمّ أراضي جديدة يسكن عليها ملايين العرب، في الوقت الذي نضبت فيه ينابيع الهجرة اليهودية... سيؤدي إلى فقدان الكيان

⁴⁰ أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا، "المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيرة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، خريف 1991، ص 7-9.

⁴¹ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 110-111.

هويته اليهودية، كما سيشغله بمصاعب أمنية واقتصادية كبيرة، ولذلك تسعى هذه المدرسة لتحقيق مخطتها الصهيوني، في هذه المرحلة، من خلال الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وتحويلها إلى كيان طبيعي من خلال إيجاد أوضاع سياسية وثقافية وإعلامية وأمنية تخدم مثل ذلك التصور.

المدرسة الثانية: مدرسة حزب الليكود Likud، وهي مدرسة تمجّد استخدام القوة، وتؤكد على فكرة الحدود التاريخية للكيان الإسرائيلي. وكان مؤسس الحزب ورئيسه مناحيم بيغن يقول "أنا أقاتل، إذن أنا موجود"، وهو وحزبه يعدّان الأردن أرضاً إسرائيلية محتلة. ومع ذلك فإن هذه المدرسة مستعدة للتعاطي مع العمل السياسي وفق ما يخدم المصلحة الإسرائيلية تكتيكياً. لكن هذه المدرسة لا تثق بأن العرب والمسلمين سيتحولون يوماً ما إلى أصدقاء، وهي ليست مطمئنة إلى فكرة التحول إلى كيان طبيعي، وإن كانت ترغب بذلك. كما أنها لا ترى في ظلّ الأوضاع وموازين القوى التي تميل إلى صالحها بشكل صارخ ما يجبرها على تقديم تنازلات للفلسطينيين والعرب. وترى أن الأفضل هو العمل الحثيث على استجلاب مزيد من اليهود وتهويد للضفة والقطاع، وبناء حقائق على الأرض يستحيل التنازل عنها، وخلال ذلك الزمن إما أن يستجيب العرب والفلسطينيون للتصور الليكودي للتسوية (حكم ذاتي على السكان وليس على الأرض)، أو أن يكون قد تمّ تهويد الأرض⁴².

مشروع شامير للحكم الذاتي (أيار/ مايو 1989):

لم يكن رئيس الوزراء الليكودي المتطرف إسحق شامير Yitzhak Shamir يرغب بتقديم أيّ تنازلات للفلسطينيين، وكانت سياسته العامة بالتعاون مع شريكه في الائتلاف الحكومي حزب العمل، هي القضاء على الانتفاضة وسحقها. غير أن الانتفاضة شوهدت الوجه الإسرائيلي دولياً، وكشفت زيف ادعاءاته وحقيقة احتلاله. كما كانت ظاهرة الانبعاث الإسلامي في العالم العربي، وتنامي التيار الإسلامي الجهادي في فلسطين، وظهور الأنظمة العربية الصديقة لأمريكا في وضع حرج تجاه شعوبها، كل ذلك كان ظواهر مقلقة لأمريكا والكيان الإسرائيلي.

وهذا دفع أمريكا لتحريك عملية السلام، فكانت مبادرة جورج شولتز George Shultz وزير الخارجية الأمريكي في النصف الأول من سنة 1988، وهي أقرب إلى

⁴² محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 499-500.

الشقّ الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. وعندما قام ياسر عرفات "بهبوم السلام الفلسطيني" وقدّم مبادرة السلام الفلسطينية، اضطرت حكومة شامير لتقديم مبادرة "سلمية" تخرجها من زاوية الحرج السياسي، وتضع الكرة مرة أخرى في الملعب الفلسطيني.

وقد قدّم شامير خطته في عشرين نقطة، واعتمدها حكومته في 14/5/1989، ووافق عليها الكنيست بعد أسبوعين من ذلك. ومثّل مشروع شامير في جوهره — مرة أخرى — الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. فدعا إلى انتخابات في الضفة والقطاع (ما عدا شرقي القدس) لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء م.ت.ف، ليتفاوض معهم الكيان الإسرائيلي حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي.

وقد ضغطت أمريكا على المنظمة للموافقة على خطة شامير، وهددت بتجميد الوضع السياسي. وقد رفضت المنظمة مشروع شامير لتجاهله الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ووجدت منظمة التحرير نفسها مرة أخرى في مأزق سياسي، لا تستطيع الخروج منه إلا بمزيد من التنازلات⁴³.

بعد ذلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحق شامير موافقتها على المشاركة في مؤتمر مدريد، والذي أطلق مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وسيأتي الحديث عنه، إلا أن هذا القرار الذي اتخذه شامير مرغماً تسبب في انسحاب أحزاب اليمين المتطرف من الأغلبية وفي سقوط حكومته. وقد تحول شامير إلى مجرد نائب لليكود إثر هزيمة هذا الحزب في الانتخابات التشريعية سنة 1992⁴⁴. وفاز حزب العمل الإسرائيلي في انتخابات الكنيست الـ 13 في تلك السنة، وأصبح إسحق رابين رئيساً للوزراء في تموز/ يوليو من السنة نفسها.

هذه الأزمات الداخلية جعلت "إسرائيل" محتاجة إلى السلام لا سيّما أنها كانت تتأثر بالضغط الأمريكي، ف"إسرائيل" تحتاج إلى الدعم الأمريكي لمواجهة الأزمة الاقتصادية والطائفية. وبالإضافة إلى هذا نجد أن ثمة أسباب هيأت الطريق الإسرائيلي نحو السلام:

⁴³ المرجع نفسه، ص 469.

⁴⁴ صحيفة الرأي، عمّان، 2012/7/10.

• تغيير المكانة الاستراتيجية لـ "إسرائيل" في خطة المواجهة الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعد السيطرة الأمريكية الكاملة على الخليج ولو مؤقتاً، هذا الوضع جعل "إسرائيل" تخضع للضغط الأمريكي في اتجاه حضور المفاوضات.

• تقدير القيادات الإسرائيلية العسكرية والدبلوماسية أن "إسرائيل"، في ذلك الوقت، هي في أقوى حالاتها في مواجهة العرب والدول الإسلامية، وأنها قد حققت تفوقاً عسكرياً غير مسبوق على جيرانها، وأن ذلك يدفعها إلى الإلحاح على تقديم تنازلات في عملية السلام، خوفاً من أن يختل هذا التوازن في المستقبل، مما قد يغير من عملية التسوية إذا ما تمت في وقت لاحق⁴⁵.

ثم إن أحد أسباب قوة الكيان الإسرائيلي في حوضه المفاوضات هو الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي؛ مما أعطى دفعاً جديداً وحيوية كبيرة للمشروع الصهيوني في فلسطين⁴⁶.

فقد شهدت "إسرائيل" موجة هجرة إليها غير مسبوقة، خلال سنتي 1990-1991، وكان ذلك نتيجة لرفع القيود عن الهجرة اليهودية، خلال عمليات التحرير في اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية، ولبدء الهجرة الجماعية لليهود الروس، بالتزامن مع تفكك الاتحاد السوفييتي مطلع التسعينيات⁴⁷. حيث هاجر إلى "إسرائيل" في سنة 1989 ما مجموعه 24 ألف مهاجر، وكان من هؤلاء 12,932 هاجروا من دول الاتحاد السوفييتي سابقاً. وخلال الفترة 1990-1993 هاجر إلى "إسرائيل" 529,478 شخصاً، ويشكل نسبة من هاجر من آسيا وإفريقيا 6.5%، بينما بلغت نسبة من هاجر من أوروبا وأمريكا 93.5%⁴⁸.

⁴⁵ عبد العزيز شادي، تقرير حول ندوة "تحليل الانتخابات الإسرائيلية 1992"، والتي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة في 1992/7/29، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 15، العدد 165، تشرين الثاني / نوفمبر 1992، ص 161.

⁴⁶ محسن محمد صالح، المسار التائه للدولة الفلسطينية، ص 60.

⁴⁷ فلاديمير زئيف خانين، "الهجرة من الاتحاد السوفييتي السابق: مساهمة في التوازن الأمني القومي"، في مؤتمر هرتسليا العاشر: وثائق وأوراق عمل، إسرائيل في خطر وجودي، ترجمة مركز باحث للدراسات (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2011)، ص 142 و 145.

⁴⁸ المرجع نفسه، ص 182؛ وانظر: الهجرة اليهودية منذ بداية الاستعمار الاستيطاني اليهودي في أواخر الحكم العثماني، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وقا)، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2213>

5. مؤتمر مدريد 1991:

إن حدثين مهمين أمليا على الولايات المتحدة ضرورة السعي الحثيث لعقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. الأول هو حرب الخليج التي حملت عبئها بشكل رئيسي الولايات المتحدة، والتي جنت مكاسبها لصالحها، تلك الحرب التي عززت هيمنة الولايات المتحدة لا على منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل على العالم أجمع. والثاني هو انهيار المنظومة الاشتراكية والنظام الشيوعي بصورة عامة، في كل من الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وظهور حاجة جميع هذه الدول بصورة ملحة إلى مساعدات ودعم الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان. وبهذا الانهيار، تراجع دور وأهمية الاتحاد السوفييتي على المستوى الدولي تراجعاً كبيراً، بالإضافة إلى الصعوبات الجمة التي يعانيتها، سواء على الصعيد الاقتصادي أم الاجتماعي أم المالي أم القومي.

استثمر الأمريكيون حالة التشرذم العربي التي وصلت إلى مداها بعد حرب الخليج، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب George Bush في 1991/3/6 (بعد بضعة أيام من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت) إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، بناء على قرار مجلس الأمن رقم 242. وقد انعقد المؤتمر في مدريد في 1991/10/30 بحضور أكثر الدول العربية (مصر، الأردن، سورية، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، دول مجلس التعاون الخليجي الست)⁴⁹.

وتمكنت "إسرائيل" من فرض شروطها على التمثيل الفلسطيني، فتم استبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة التحرير في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع بمباركة المنظمة وتحت الغطاء الأردني ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك⁵⁰.

لقد شكل مؤتمر السلام في مدريد، الذي استمر ثلاثة أيام منعطفاً مهماً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، بغض النظر عما أسفر عنه من نتائج، وقد مال المسؤولون الإسرائيليون إلى التقليل من شأنه، وتحدثوا عنه باقتضاب، ومن تلك التصريحات ما

⁴⁹ محسن محمد صالح، المسار التائه للدولة الفلسطينية، ص 60.

⁵⁰ المرجع نفسه.

قاله إسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية: "أعتبر مؤتمر مدريد طقساً احتفالياً" وصرح أنه لم يحدث فيه شيء لم يكن متوقفاً "أو يستدعي تغيير موقفنا من عملية السلام"⁵¹.

وكان هدف المؤتمر، كما ورد في خطاب الدعوة إليه، تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة، تأخذ مسارين بين "إسرائيل" والدول العربية، و"إسرائيل" والفلسطينيين.

وقد عقدت الكثير من المؤتمرات واجتماعات اللجان لمتابعة النتائج التي تمخض عنها المؤتمر، غير أن الطرف الإسرائيلي لم يبد اهتماماً إلا فيما يخدم مصلحته كالجانب الاقتصادي بهدف كسر المقاطعة مع الدول العربية، بينما كان يعطل مسارات حساسة كمسار اللاجئين، ودخل المسار الإسرائيلي - الفلسطيني سنتين من المفاوضات العقيمة⁵².

ثانياً: مسار المفاوضات وتوقيع اتفاق أوسلو:

استمرت المفاوضات العربية الإسرائيلية المباشرة التي لم تقدم شيئاً يذكر. ومن خلف ظهر الوفد الفلسطيني المفاوض الذي كان يرأسه حيدر عبد الشافي سمح ياسر عرفات بقناة تفاوضية سرية مع الإسرائيليين انعقدت في أوسلو بالنرويج، وقادها عن الطرف الفلسطيني أحمد قريع⁵³. ففي مطلع كانون الثاني/يناير 1993 سافر قريع إلى لندن لحضور اجتماع لجنة التوجيه الفلسطينية الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف التي كان فيصل الحسيني وعفيف صافية وحنان عشراوي يتابعون جلساتها مباشرة. وفي لندن اقترحت حنان عشراوي على قريع تعريفه إلى يائير هيرشفيلد Yair Hirschfeld، وهو أستاذ في جامعة تل أبيب، وينتمي إلى حزب العمل، وقد جاء إلى لندن برفقة يوسي بيلين Yossi Beilin. وفي نهاية اللقاء اقترح هيرشفيلد على أحمد قريع متابعة هذا اللقاء في النرويج. وحين نقل قريع محضر اللقاء إلى ياسر عرفات ومحمود

⁵¹ أحمد خليفة، "الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، خريف 1991، ص 170-171.

⁵² محسن محمد صالح، المسار التائه للدولة الفلسطينية، ص 61.

⁵³ المرجع نفسه.

عباس لم يُعر عرفات أيَّ اهتمام له، بينما اهتم عباس بالأمر وسأل قريع: متى موعد الاجتماع المقبل؟ واقترح عليه أن يصطحب معه حسن عصفور من دائرة المفاوضات لتسجيل محضر الاجتماع.

في أواسط كانون الثاني/يناير 1993 جاء تيري رود لارسن Terje Roed-Larsen مدير مركز فافو Fafo Institute of Applied International Studies إلى تونس، ومعه زوجته مونا جول Mona Juul، وهي مديرة مكتب وزير خارجية النرويج يوهان يورغن هولست Johan Jorgen Holst. فرتب قريع لهذا الوفد موعداً مع ياسر عرفات. وفي هذا اللقاء حثَّ ياسر عرفات تيري رود لارسن على إيجاد قناة خلفية للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية العالقة في واشنطن، والقيام بدور الوساطة بين منظمة التحرير و"إسرائيل".

بعد اتصالات سرية ومرمّزة سافر قريع وماهر الكرد وحسن عصفور إلى أوسلو. كما وصل إلى أوسلو الوفد الإسرائيلي المؤلف من يائير هيرشفيلد ورون بوندك Ron Pundak.

وكانت مفاوضات واشنطن التي يقودها حيدر عبد الشافي وفيصل الحسيني وحنان عشراوي معطلة، وقد وصلت إلى طريق مسدود⁵⁴، ولم يكن أيّ من أعضاء هذا الوفد على علم بمفاوضات أوسلو، كما أن مفاوضات أوسلو استمرت حتى بعد أن قام الوفد الرسمي بتعليق المفاوضات، إثر إبعاد الكيان الإسرائيلي لـ 415 فلسطينياً من حماس والجهاد الإسلامي إلى مرج الزهور في جنوب لبنان⁵⁵.

استبدل الوفد الفلسطيني ماهر الكرد، وعين بدلاً منه محمد أبو كوش. وتتالت الجولات حتى الجولة الخامسة في 1993/5/8 حيث أمكن وضع المسودة الأولى لإعلان المبادئ (DOP) Declaration of Principles. وفي الجولة السادسة في 1993/5/21، انضم أوري سافير Uri Savir (المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية) إلى الوفد الإسرائيلي، الأمر الذي كان يشير إلى الجدوية التامة لدى إسحق رابين. وفي الجولة السابعة في 1993/6/13، التحق بالوفد الإسرائيلي أيضاً المحامي المعروف يوثيل زنجر Joel Singer، بينما بقي الوفد الفلسطيني على حاله⁵⁶.

⁵⁴ شاهين أبو العز، قصة اتفاق أوسلو، ملحق فلسطين، العدد 6، السفير، 2010/10/15.

⁵⁵ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 472.

⁵⁶ شاهين أبو العز، مرجع سابق.

بعد 12 جولة من المفاوضات، أي في 17/8/1993 أمكن التوصل إلى اتفاق على صيغة إعلان المبادئ. وفي اليوم نفسه توجه شمعون بيريز Shimon Peres إلى ستوكهولم ليقود المحطة الأخيرة من المفاوضات بنفسه، والتي شهدت جولات مكملية لسابقتها. وبدأ الشوط الختامي لهذه المفاوضات بين ثلاث محطات: في أوصلو كان شمعون بيريز وفريقه والوفد النرويجي، وفي تونس كان ياسر عرفات ومحمود عباس وياسر عبد ربه ومحسن إبراهيم، وفي تل أبيب إسحق رابين. وقد طالقت مفاوضات الليلة الأخيرة سبع ساعات كاملة، تخللها تسع مكالمات هاتفية طويلة بين تونس وستوكهولم، وقد انتهت إلى الاتفاق على الصيغة المعروفة لإعلان المبادئ التي عرفت باتفاق أوصلو⁵⁷.

تبع الاتفاق على إعلان المبادئ الذي عرف فيما بعد باتفاق أوصلو، رسائل متبادلة بين رئيس المنظمة ورئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير خارجية النرويج مؤداها اعتراف المنظمة بـ"إسرائيل" على أنها دولة، والتعهد بنبذ "العنف والإرهاب"، وإلغاء الفقرات المعادية لـ"إسرائيل" من الميثاق الوطني الفلسطيني مقابل الاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإعلان المبادئ هذا هو الاستعمال الأول لهذا التعبير قبل اتفاقيات أوصلو، وقد تضمن المقترح ثلاثة عناصر لم يسبق أن طرح مثلها حتى من قبل الدبلوماسية الأمريكية:

كان العنصر الأول يتضمن إعادة صياغة مفهوم الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة، فبدلاً من تسميتها مناطق محتلة أصبحت مناطق متنازع عليها.

والعنصر الثاني أن الاتفاق خلا من ذكر الصيغة المطروحة سابقاً، وهي صيغة الأرض مقابل السلام الواردة في قرار مجلس الأمن 242 و338 لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، كما أن الاتفاق لم يأت على ذكر انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق المحتلة في الضفة والقطاع...

والعنصر الثالث هو أن الأمور المتصلة بالسيادة الفلسطينية تقع خارج نطاق المفاوضات التي تجري لغرض عقد اتفاق انتقالي، وبالتالي فإن قضايا الأرض واللاجئين والمياه والمستعمرات والقدس أجلت كلها إلى وقت لاحق⁵⁸.

⁵⁷ المرجع نفسه.

⁵⁸ سميح فرسون، مرجع سابق، ص 468.

1. توقيع الاتفاق:

بدأت منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" تتفاوضان في موضوع الاعتراف المتبادل. وبعد عشرة أيام اتفق الجانبان على رسائل الاعتراف الثلاث وهي:

الرسالة الأولى (1993/9/9): وهي موجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، حيث خاطبه مؤكداً أن توقيع إعلان المبادئ ينبئ بعهد جديد في الشرق الأوسط، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق "دولة إسرائيل" في العيش في سلام وأمن. وتوافق المنظمة على قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، والالتزام بعملية السلام في الشرق الأوسط وإيجاد حل سلمي ينهي النزاع، وتتعهد بالتخلي عن الإرهاب وعن أي عمل من أعمال العنف.

ويؤكد كذلك أن "مواد ونقاط الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود والتي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول، وستعرض على المجلس الوطني لإجراء التغييرات الضرورية".

الرسالة الثانية (1993/9/9): وهذه الرسالة موجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى وزير خارجية النرويج يوهان يورغن هولست، ويؤكد فيها الرئيس عرفات أن تصريحاته العلنية ستتضمن المواقف التالية عند توقيع إعلان المبادئ: "على ضوء العهد الجديد... فإن منظمة التحرير الفلسطينية، تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتدعوه إلى المشاركة في التدابير التي تؤدي إلى التطبيع، ورفض العنف والإرهاب، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الإيجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون".

الرسالة الثالثة: وهي من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين موجهة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وتقول: "رداً على رسالتكم المؤرخة 9 سبتمبر/أيلول 1993 أود أن أعلن لكم على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط".

وفي حديقة البيت الأبيض في 13/9/1993 وبحضور أكثر من ثلاثة آلاف شخصية مدعوة، وقع محمود عباس وشمعون بيريز، وبحضور الرئيس ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، وبرعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة⁵⁹.

إن القارئ في رسالتي الاعتراف اللتين وقعتهما رئيس منظمة التحرير ورئيس وزراء الكيان الإسرائيلي يلحظ فقدان التوازن بين حجم التنازلات التي قدمها كل طرف للآخر، ويمكننا تعيين ذلك في ثلاثة التزامات فلسطينية:

الالتزام الأول: وفيه تعهد رئيس منظمة التحرير بوقف الإرهاب، يعني الكفاح المسلح والانتفاضة، من دون أن يحصل على التزام من رابين بإنهاء الاحتلال.

الالتزام الثاني: وفيه تعهد ياسر عرفات بإعادة النظر في الفقرات التي تعنى بحق "إسرائيل" في الوجود، ضمن الميثاق الوطني الفلسطيني، وعرضها على المجلس الوطني للتعديل من دون أن يحصل على التزام من رابين بالتخلي عن مشروع "إسرائيل" الكبرى.

الالتزام الثالث: وفيه يعترف عرفات بحق "إسرائيل" في الوجود، من دون أن يقابله اعتراف من رابين بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة وطنية مستقلة⁶⁰.

2. عرض عام لاتفاق أوسلو:

تتفق حكومة "إسرائيل" ووفد منظمة التحرير الفلسطينية أنه آن الأوان لوضع حدّ لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، والوصول إلى تسوية سلمية عادلة من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه اتفق الطرفان على أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية. المجلس المنتخب

⁵⁹ عمر محمود شلايل، المفاوضات السرية في أوسلو، موقع دنيا الرأي، 19/11/2005، انظر:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/11/19/31216.html>

⁶⁰ عبد الإله بلقزيز، "عن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي: ليس الإمكان أسوأ مما كان"، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 178، كانون الأول/ديسمبر 1993، ص 30.

للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو مرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات، وتؤدي هذه المفاوضات إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

وجاء في البند الرابع أن ولاية المجلس ستشمل منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي. وينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية.

وفي الحديث عن الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي، نصّ اتفاق أوصلو على أنه:

1. ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2. ستنتقل مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة "إسرائيل" وممثلي الشعب الفلسطيني.

3. من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.

ونصّ الاتفاق في نقطة الصلاحيات والمسؤوليات على أنه:

1. مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة.

2. وحالاً بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين بعين الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا، ستنتقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، [و] الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسب ما هو متفق عليه.

وذكر في البند الثامن، في الحديث حول النظام العام والأمن، أنه من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل "إسرائيل" تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

وكذلك تحدث عن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية، حيث جاء في الاتفاق:

1. بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية.
2. وبإعادة انتشار قواتها العسكرية، فإن "إسرائيل" ستتبع المبادئ التي تفيد أنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.
3. سيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقاً لتولي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية.

وجاء فيه أيضاً أن "إسرائيل" ستانسحب "من قطاع غزة ومنطقة أريحا، حسب ما هو مفصل في البروتوكول المرفق"⁶¹.

3. اتفاق القاهرة (أيار/ مايو 1994):

يشكل اتفاق القاهرة والاتفاقات التالية اتفاقات إجرائية تنفيذية لاتفاقية أوسلو نفسها. فقد فشل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى (غزة - أريحا)، وانقضت المدة المحددة لانسحاب القوات الإسرائيلية قبل أن تبدأ هذه القوات بالانسحاب. وبعد مزيد من التعنت الإسرائيلي والتنازل الفلسطيني توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة Cairo Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area في 1994/5/4، والذي فصل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك. وبدأ دخول الشرطة الفلسطينية في 1994/5/18، وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في 1994/7/5⁶².

⁶¹ نصوص من اتفاق أوسلو، ملحق فلسطين، العدد 5، السفير، 2010/9/20.

⁶² محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 478.

4. آثار الاتفاق وانعكاساته:

انعكست آثار الاتفاق على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، فقد أخرج اتفاق أوصلو القضية الفلسطينية من المحافل الدولية على أساس أن أصحاب المشكلة هم الوحيدون المعنيون بحلها؛ مما أدى إلى تهميشها دولياً. واختلفت نظرة الرأي العام الدولي إلى الشعب الفلسطيني، من أصحاب حقّ مهضوم وأرضٍ مغتصبة، ومقاتل من أجل الحرية، إلى شعب وقّع مع أعدائه اتفاق سلام عليه الوفاء بالتزاماته لتحقيق مزيد من الحقوق، فيما بدوا وكأنهم استعادوا حقهم المسلوب.

كما عبّر التوقيع على الاتفاق عن تنازل الموقعين عن حقوق مقرّرة دولياً، أبرزها حقّ مقاومة الاحتلال بكلّ الوسائل المشروعة، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مقاومة الشعب تحت الاحتلال العسكري لقوات الاحتلال وإرهابها بالقوة.

أما على الصعيد العربي فقد أدى توقيع الاتفاق إلى كسر حالة الجمود التي واكبت تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية، وساعد في تسارع عملية التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل".

وأدى الاتفاق على الصعيد الفلسطيني إلى فرز سياسي بين معسكري المؤيدين والمعارضين؛ مما تسبب بانقسام كبير في الشارع الفلسطيني تجاه معظم القضايا التي يتوجب التعامل معها، مما أضعف إمكانية اتخاذه منطلقاً موحداً للجهد الفلسطيني العام.

وأدى الاتفاق إلى تباين في نظرة القوى السياسية الفلسطينية لمنهج التعامل مع الاحتلال في بقية الأراضي المحتلة التي لا يشملها اتفاق غزة - أريحا، حيث رأى المؤيدين ضرورة الالتزام بنصوص الاتفاق لتحقيق مزيد من المكتسبات عبر التفاوض والحوار في إطار الاتفاق. فيما رأى المعارضون أن المواجهة المسلحة مع قوات الاحتلال هي السبيل الأفضل لإجبار الاحتلال على التنازل لصالح الحقوق الفلسطينية، ما هدد بإمكانية اندلاع صدام مسلح بين المؤيدين والمعارضين⁶³.

⁶³ جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 576-578.

5. المنظمة ومبررات التوقيع:

إذا ما عدنا بالزمن إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين، فسنجد أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تواجه ظرفاً دقيقاً بالغ الصعوبة والتعقيد؛ فقد خسرت المنظمة عمقها العربي بعد انقسام العالم العربي وضعفه وتشرذمه إثر احتلال العراق للكويت. كما خسرت ظهيرها الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وتشكل معالم نظام عالمي جديد، تقوده الولايات المتحدة منفردة. فوجدت منظمة التحرير نفسها وقد صارت بلا عمق عربي أو غطاء إقليمي، ضمن معادلة دولية مختلفة. وفي هذا الإطار التاريخي، وضمن هذا المناخ، يمكن فهم اتفاق أوسلو، حسب مؤيديه، على أنه التكتيك المرن الذي أتاح لمنظمة التحرير العودة إلى الحلبة السياسية، بعد أن جهدت قوى محلية وأطراف إقليمية ودولية عديدة من أجل إخراجها نهائياً من الساحة، وكادت أن تحقق مرادها، وأن تنجح في إقصائها وإنهاء وجودها السياسي من خلال محاصرتها، وتجفيف مواردها المالية، وفرض عزلة سياسية عليها، مستغلة الظروف الاستثنائية التي عاشتها المنطقة، والتي نتجت عن حرب الخليج؛ فكان مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 الممر الإجماعي الذي دخلته المنظمة لتثبيت وجودها، وتأكيدها شرعية تمثيلها للشعب⁶⁴.

وفي كلمة ألقاها أمام دورة مجلس جامعة الدول العربية والتي عقدت في الفترة 19-21/9/1993، قال ياسر عرفات مبرراً للاتفاق:

إن الاتفاق الذي توصلنا إليه شكل خطوة بداية ليس إلا، تضع أسس الحل الانتقالي وعناوين الحل النهائي الذي يجب أن يكون قائماً على رحيل الاحتلال، وانسحابه التام عن أرضنا وشعبنا ومقدساتنا وقدسنا الشرقية، وأما لخطوات المرحلة والانتقالية فإنها تتمثل في هذه المرحلة باستعادة جزء عزيز من أرضنا الفلسطينية المحتلة على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل عنها في قطاع غزة ومنطقة أريحا وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عليهما، مع تطبيق سلطة حكومة الذات الفلسطينية الانتقالية في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة... بجانب عودة النازحين منذ سنة 1967، وذلك ضمن إطار كيان واحد وسلطة فلسطينية واحدة وانتخابات عامة شاملة⁶⁵.

⁶⁴ عبد الغني سلامة، "أوسلو": اتفاق على الفشل، ملحق فلسطين، العدد 41، السفير، 2013/9/16.

⁶⁵ "كلمة ياسر عرفات يتناول فيها الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، القاهرة، 1993/9/19 [مقتطفات]،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 223.

ويضيف من كان مؤيداً للتسوية حينها سبباً آخر للمشاركة في مؤتمر مدريد وهو الحفاظ على حيوية القضية الفلسطينية التي تهددها خطر الإهمال العالمي والعربي في زحمة الترتيبات العالمية الجديدة، وأيضاً منح الانتفاضة ثمناً سياسياً يكافئ جزءاً من تضحياتها الجسيمة؛ لأن انتهاء الانتفاضة وموتها سريرياً دون أن تحقق شيئاً، كان يعني انتكاسة سياسية، ستعود بالقضية إلى المربع الأول، خالية الوفاض⁶⁶. ويقول ياسر عرفات والاتجاه المؤيد له في منظمة التحرير إن اتفاقيات أوسلو تمثل أفضل صفقة يمكنهم الحصول عليها في الظروف السيئة السائدة⁶⁷.

لقد كانت المنظمة بحاجة إلى اتفاق بأي ثمن للبقاء، فقدمت التنازلات من أجل بقائها، ولكنها لم تدرك أن "إسرائيل" أيضاً كانت بحاجة إلى اتفاق، حتى تتجنب الضغوط الأمريكية والدولية، التي كان يمكن أن تؤدي إلى فرض اتفاق غير مناسب لـ "إسرائيل"، مقابل مشاركة العرب في الحرب ضد العراق، التي من دون إسهامهم كان لا يمكن أن تحقق أهدافها⁶⁸.

ويتهم الفريق المدافع عن اتفاق أوسلو من عارضه بعدم الواقعية، حيث وجدت المنظمة أن الاتفاق أفضل ما يمكن تحصيله، في ظلّ التفاوت الكبير في موازين القوى بين الاحتلال والفلسطينيين. ويقولون إن الاتفاق شكل فرصة للمنظمة وللشعب الفلسطيني لبناء الحقائق على الأرض وإقامة السلطة الفلسطينية، واستنقاذ أراض فلسطينية قبل أن تُسلب في ظلّ التهويد والاستيطان المتصاعد. ويضيف مؤيدو الاتفاق أن "إسرائيل" قد اعترفت رسمياً بالشعب الفلسطيني، وبحقوقه السياسية والمشروعة، كما اعترفت بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبالوحدة الإقليمية للضفة والقطاع، فمهما حاولت "إسرائيل" التهرب من مسار أوسلو فإنه سيؤول في نهاية الأمر إلى إقامة دولة فلسطينية⁶⁹.

⁶⁶ عبد الغني سلامة، مرجع سابق.

⁶⁷ سميح فرسون، مرجع سابق، ص 469.

⁶⁸ هاني المصري، اتفاق أوسلو.. جردة حساب، موقع عرب 48، 2013/9/16، انظر: <http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=102501>

⁶⁹ محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 477.

6. ملاحظات على اتفاق أوسلو:

بالتدقيق في مسار أوسلو يتبين أن العملية السياسية تتهقرت هبوطاً على عكس آمال الجانب الفلسطيني. وبالمحصلة النهائية أدى تطبيق اتفاق أوسلو والاتفاقيات التي تناسلت عنه إلى تدهور شامل في أوضاع الشعب الفلسطيني، وفي مكانة القضية الوطنية الفلسطينية، بينما واصلت "إسرائيل" جني ثمار المفاوضات والاتفاقيات دون تقديم الاستحقاقات المترتبة عليها من جانبها. وهو ما مهد لانتهيار العملية السياسية والتفاوضية في كامب ديفيد 2000/7/2، لأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أصرت على فرض أجندة وجدولة خاصة لتنفيذ بنود الاتفاق بدعوى أن سقفه الزمني غير مقدسة، فتأخر الانسحاب من المدن الفلسطينية الست في الضفة 18 شهراً، وتأخرت إعادة الانتشار في الخليل 12 شهراً، ودفعت لتفريع المفاوضات والاتفاقيات ضمن المرحلة الانتقالية، ورُحلت عملياً العديد من القضايا الانتقالية إلى جدول أعمال الوضع الدائم (النازحون، المياه، الاحتفاظ بالإدارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي)⁷⁰.

ومن الملاحظات على أوسلو أنه نصّ على اعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، وشرعية احتلالها للأراضي الفلسطينية التي احتلتها سنة 1948، وهذا يشكل نحو 77% من الأرض الفلسطينية. وبناء على هذا فإن الأراضي المحتلة سنة 1948 لم تعد ضمن دائرة التفاوض، وإنما انحصرت المفاوضات بالضفة الغربية وقطاع غزة وحسب. ثم إن الاتفاق لم ينص على أيّ تعهد من قبل "إسرائيل" بالانسحاب من الضفة وغزة، بل هي لم تعترف بحق الفلسطينيين فيها. وتعدت منظمة التحرير بوقف المقاومة المسلحة والامتناع عن ممارسة أيّ شكل من أشكال "العنف". وبهذا بررت لنفسها ملاحقة المقاومة المسلحة في أماكن سيطرتها. وبهذا جعلت المفاوضات الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الإسرائيليين مهما طال احتلالهم، أو ماطلوا في تنفيذ الاتفاقيات، أو واصلوا اعتداءاتهم على الشعب الفلسطيني.

⁷⁰ عامر راشد، مفاوضات من أجل المفاوضات، أنباء موسكو، 2013/7/22، انظر: <http://anbamoscow.com/opinions/20130722/384185979.html>

ومما يلاحظ على الاتفاق أنه لم يشر إلى حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، أو إقامة دولته المستقلة ولو على جزء من فلسطين⁷¹. كما أن توقيع اتفاق أوسلو من قبل المنظمة كان منفرداً عن سائر مؤسسات صناعة القرار في الشعب الفلسطيني، بل إن اللجنة التنفيذية للمنظمة وافقت على الاتفاق بأغلبية قليلة، وقد استقال أعضاء منها احتجاجاً على الاتفاق.

ثمّ إنه في أيّ تسوية سلمية بين طرفين، وخصوصاً بين الاستعمار وبين ممثلي الشعب الواقع تحت الاحتلال، يتم حلّ القضايا الجوهرية أولاً، ومن ثمّ يتم حلّ القضايا التفصيلية، غير أن ما حدث في الحالة الفلسطينية هو أن الاتفاق تمّ على الأمور التفصيلية، ولكنه لم يحلّ القضايا الجوهرية، مثل مستقبل القدس واللجئين والمستعمرات اليهودية والحدود والمياه، ولم يضع سقفاً زمنياً نهائياً لحلها، وبالتالي تمّ ربط مصير القضايا الجوهرية أيضاً بالإرادة الإسرائيلية⁷².

لا نبالغ حين نقول إن اتفاق أوسلو أدى إلى مزيد من التردّي والتراجع الفلسطيني في أكثر من مجال، وترتب عليه تبيد الوحدة الفلسطينية وتجزئة القضية الوطنية، وتفاقت مخاطر التوطين وطمس الهوية لدى اللاجئين الفلسطينيين، ولم يوقف الاتفاق الزحف التهويدي الاستيطاني الإسرائيلي، بل على العكس فقد ازداد. ولم يطلق الأسرى بل زادت أعدادهم في سجون الاحتلال، وكذلك استمرت العقوبات الجماعية وإجراءات الحصار... إلخ⁷³.

وأدى الاتفاق إلى تدهور شامل في أوضاع الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي، حيث تراجعت مكانة القضية الفلسطينية عن صدارة اهتمامات المجتمع الدولية، فقد تحررت "إسرائيل" من الضغوط الدولية المسلطة عليها لدفعها إلى احترام الحقوق

⁷¹ محسن محمد صالح، "بين اتفاق أوسلو والاعتراف بالدولة الفلسطينية، مراجعة سياسية وقانونية"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان: "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: بين اتفاق أوسلو والاعتراف بالدولة الفلسطينية، مراجعة سياسية وقانونية"، التي نظمها كل من مركز العودة الفلسطيني - لندن، ومنظمة "ثابت" لحق العودة - لبنان، وتجمع العودة الفلسطيني "واجب" في بيروت، 2011/9/12. المرجع نفسه.

⁷³ إبراهيم أبو حجلة وسالم خلة، اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد (دمشق: شركة دار التقدم العربي للطباعة والنشر، 1996)، ص 10-15.

الوطنية الفلسطينية. ونجحت الولايات المتحدة و"إسرائيل" في شنّ هجوم فعال للحؤول دون أيّ تدخل دولي في الصراع العربي الإسرائيلي مستفيدةً بذلك من نصوص وروح الاتفاق الذي يتعهد فيه الطرفان بتسوية جميع خلافاتهما عبر المفاوضات الثنائية المباشرة، أي دون أيّ مرجعية دولية. وبفضل الاتفاق خرجت "إسرائيل" من عزلتها الدولية وأقامت علاقات دبلوماسية بينها وبين العشرات من دول العالم، كما انفتحت الآفاق لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع العديد من دول العالم.⁷⁴

وعلى المستوى العربي أدى الاتفاق إلى إطلاق عملية التطبيع مع "إسرائيل" والعديد من الدول العربية، مما أدى إلى تعميق حالة التمزق في الصف العربي، وأدى إلى تراجع التضامن الشعبي العربي مع الشعب الفلسطيني.

وبالنظر في المصالح الإسرائيلية من توقيع الاتفاق، فقد شكل ركيزة أساسية لبناء نظام إقليمي شرق أوسطي تلعب فيه "إسرائيل" دور القوة الإقليمية العظمى المهيمنة على المنطقة بالتعاون مع أمريكا، وحققت "إسرائيل" خطوات مهمة في هذا المضمار، وأحرزت تفوقاً استراتيجياً وعسكرياً واقتصادياً⁷⁵.

إلى جانب ذلك فقد تجنبت "إسرائيل" من خلال هذا الاتفاق، العبء الاقتصادي الفظيع المقرون بالسيطرة على حياة الفلسطينيين اليومية، دون أيّ تراجع في الجانب الأمني، ووفر لـ"إسرائيل" القدرة على الظهور بمظهر دولة سلام بعدما كانت دولة احتلال، وفتحت آفاقاً عريضة للتعاون مع العالم، رسمياً وشعبياً، وباختصار، فإن هذا الاتفاق هو إنجاز إسرائيلي بامتياز⁷⁶.

⁷⁴ المرجع نفسه.

⁷⁵ المرجع نفسه.

⁷⁶ هاني حبيب، عشرون عاماً على اتفاق أوسلو: رؤية إسرائيلية، وكالة سما الإخبارية، 2013/9/18، انظر:

<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=171814>؛ وانظر: صالح النعامي، نخب إسرائيل

تحصي محاسن "أوسلو" ومساوئها، موقع صالح النعامي، 2009/9/23، في:

<http://www.naamy.net/view.php?id=891>

ثالثاً: المواقف وردود الفعل:

1. فلسطينياً:

جاء أول رد فعل من الفصائل الفلسطينية العشر⁷⁷، والتي عدت الاتفاق انصياعاً كاملاً للمقترحات الأمريكية - الإسرائيلية، المعبر عنها ومنذ سنوات بالحل عبر الحكم الإداري الذاتي، المنخفض كليا عن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وقالت في اجتماع عقده في 1993/9/1: "إن ما قام به عرفات وفريقه لا يمثل الشعب الفلسطيني ولا يعبر عن طموحاته ولا يمثل منظمة التحرير"⁷⁸.

وفي تطور آخر وعند التصويت في اللجنة التنفيذية للمنظمة على الاتفاق ورسالة الاعتراف أعلن فاروق القدومي (أبو اللطف) رفضه للاتفاق، حيث لم يستشر في أي مرحلة من مراحل، كما أعلن رفضه للاعتراف. وقد عبر عن ذلك برفضه حضور جلسة اللجنة التي كانت ستناقش المواضيع السابقة. هذا فيما أعلنت حركة فتح وحزب الشعب ومجموعة ياسر عبد ربه في الجبهة الديموقراطية تأييدهم للاتفاق⁷⁹.

وانسحبت كل من الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لتحرير فلسطين، وذلك بعد إقدام عرفات في إطار اللجنة التنفيذية، بموافقة أقلية من ثمانية ومعارضة أو مقاطعة عشرة من أصل أعضائها الـ 18 على التوقيع على الاتفاق حول الحكم الإداري الذاتي ومن ضمنه البروتوكول حول غزة - أريحا والاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود⁸⁰.

⁷⁷ الفصائل العشر هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والقيادة العامة، وفتح الانتفاضة، وفتح المجلس الثوري، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، والصاعقة الجهاد الإسلامي. انظر: أحمد ناجي قمحة، الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993/10/1.

⁷⁸ "بيان للفصائل الفلسطينية العشرة يدين مشروع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي دمشق، 1993/9/2، [مقتطفات]، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 16، خريف 1993، ص 208.

⁷⁹ أحمد ناجي قمحة، مرجع سابق.

⁸⁰ "بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الديموقراطية والشعبية تعلن فيه انسحاب الجبهتين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دمشق 1993/9/10 [مقتطفات]، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 16، خريف 1993، ص 217.

وندت حركة حماس على لسان الناطق باسمها إبراهيم غوشة بمشروع الاتفاق الفلسطيني حيث قال: "إن مشروع غزة أريحا قنبلة متفجرة تهدد شعبنا الفلسطيني ووحده الوطنية وتندر باشتعال فتنة أهلية لا يعلم مداها إلا الله... وإن المشروع المذكور ليس أكثر من حزام أمني جديد يخدم العدو الصهيوني"⁸¹. ووجه مؤسس حماس الشيخ أحمد ياسين رسالة إلى أتباعه من السجن جاء فيها: "الاتفاقية تجاهلت القضايا الأساسية كقضية القدس والمستوطنات وحق العودة، وعدم ترسيم الحدود". وحول اعتبار هذه الاتفاقية مرحلية وأن الحل النهائي لم يأت بعد، قال: "أؤمن بالحل المرحلي، ولكن ليس هنالك ما يحقق الأهداف النهائية للشعب الفلسطيني في هذه الاتفاقية". وأضاف: "إن فلسطين أرض وقف إسلامي، ولا يملك رئيس ولا جيل من الأجيال التنازل عنها لأنها ملك أجيال المسلمين"⁸².

وحملت تصريحات بعض الفصائل تهديداً مباشراً لياسر عرفات؛ فقال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة أحمد جبريل معقباً على اتفاق أوسلو:

إن أخطر ما في الأمر عند قبول عرفات هذا الأمر هو أن عرفات بدأ يستعد لقص شريط الحرب الأهلية الداخلية، والبداية بحرب دموية داخل الأرض المحتلة بين الأخ وأخيه... ونحن إذ نذكر عرفات بمصير السادات والسرطاوي وغيرهما من العرب والفلسطينيين، نؤكد له بأنه سيدفع الثمن شخصياً هو ومن معه وإن غداً لناظره لقريب⁸³.

ومع إعلان الحكومة الإسرائيلية عن توقيع اتفاق أوسلو صدرت الصحف العربية تتحدث عن الاتفاق، بعضها ندد بالاتفاق وبالتفرد الفلسطيني، وبعضها الآخر عدّه اختراقاً. وأبرزت الصحف الأردنية مذكرة وقعها ما يزيد على 120 من أعضاء المجلس الوطني تدين الاتفاق وتندد بالتنازلات التي قدمتها قيادة المنظمة⁸⁴. وباستثناء القلة

⁸¹ "بيان للناطق الرسمي باسم حماس يندد فيه بمشروع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، عمان، 1993/9/4"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 210.

⁸² "رسالتان من زعيم حماس إلى أتباعه"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 249.

⁸³ "تصريح للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة يذكر فيه ياسر عرفات بمصير الرئيس الراحل أنور السادات، دمشق، 1993/8/30، [مقتطفات]، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 204.

⁸⁴ ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو" (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، انظر: <http://www.mnofal.ps/books/oslo>

المحيطة بعرفات، والتي هلت لاتفاق أوسلو، أعرب كثير من الفلسطينيين عن غضبهم وانزعاجهم تجاه الاتفاق. وكانت المشاعر الملتهبة والمواقف النارية تهدد بتفجير النزاع الداخلي الفلسطيني، بيد أن معظم زعماء الفصائل والمجموعات السياسية، وكذلك العديد من الشخصيات البارزة، أصدروا بيانات ترفض الاقتتال بين الإخوة⁸⁵.

لم يكن الفلسطينيون في غالبيتهم في أجواء الاتفاق، ولم يكونوا ينتظرون ولادته على هذا الشكل، وهذا ما دفع مستشارين للرئيس عرفات كالشاعر محمود درويش، والمفكر إدوارد سعيد، والكاتب بلال الحسن، والسياسي شفيق الحوت وغيرهم لمعارضة الاتفاق.

2. إسرائيلياً:

لقي اتفاق أوسلو بشكل عام تأييداً واسعاً من الإسرائيليين، ورأوا فيه فرصة لإنهاء الصراع، وفق شروط ومتطلبات تخدم "إسرائيل"، وضمن تنازلات الحد الأدنى للطرف الفلسطيني. وقد أفاد استطلاع لمؤسسة جالوب Gallup، إلى أن إسحق رابين حظي بدعم شعبي جيد، إثر توقيعه لاتفاق أوسلو، وبين الاستطلاع أن 65% من الإسرائيليين يؤيدون اتفاق سلام مع الفلسطينيين، مقابل 13% عارضوا الاتفاق⁸⁶.

وبعد يومين من النقاشات في الكنيست حول تصريحات الحكومة حول موضوع الاتفاقية وتبادل الرسائل، تمّ التصويت على الثقة في 1993/9/23، حيث وافق 61 عضو كنيست، وعارض 50 آخرون، وامتنع 8 عن التصويت⁸⁷.

من جهة أخرى، اتهم قادة الليكود وعدد من الأحزاب القومية الإسرائيلية إسحق رابين بالتخلي عن 120 ألف مستوطن في الأراضي المحتلة لتصبح تحت قبضة الفلسطينيين "الإرهابيين". واستنكروا خطة الانسحاب من غزة وأريحا، وعدّوا أن هذه الخطوة

⁸⁵ سميح فرسون، مرجع سابق، ص 401-403.

⁸⁶ Avi Shlaim, "The Rise and Fall of the Oslo Peace Process," in Louise Fawcett (ed.), *International Relations of the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2005), pp. 241-261, <http://users.ox.ac.uk/~ssfc0005/The%20Rise%20and%20Fall%20of%20the%20Oslo%20Peace%20Process.html>

⁸⁷ سمر أبو ركة، اتفاقية أوسلو، دنيا الرأي، 2010/9/28، انظر: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/210444.html>

بمثابة رأس جسر للدولة الفلسطينية وبداية نهاية "دولة إسرائيل الكبرى". كما اتهمت قوى اليمين حكومة رابين بتقديم تنازلات واسعة لم يكن يحلم بها الفلسطينيون، اتهموها بالتمهيد للتنازل عن القدس وإعادة تقسيمها، لمجرد النصّ في الاتفاق على أن بحث وضع القدس مؤجل ويبحث في المرحلة النهائية. وراحت قوى اليمين تطالب بانتخابات برلمانية جديدة. بعضها طالب باعتماد الغالبية اليهودية في الكنيست وعدم أخذ أصوات النواب العرب بعين الاعتبار. آخرون هددوا بالتمرد وبمقاومة الاتفاق بقوة السلاح، إذا تمّ المساس بالمستوطنات والمستوطنين وظهرت شرطة فلسطينية على الطرق⁸⁸. ووصف اليمين اتفاق أوسلو بأنه كارثة لـ"إسرائيل"، بينما شجع عدد من الحاخامات المتطرفين الجيش على عدم الامتثال لأوامر السلطة السياسية، إذا ما طالبتهم بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية⁸⁹.

وفي 1993/9/21 وخلال المناقشة الأولى في الكنيست بعد توقيع اتفاق أوسلو قال بنيامين نتنياهو صارخاً في وجه شمعون بيريز "إن اتفاق أوسلو هو كالاتفاقيات التي وقعها رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين [Neville Chamberlain]" في محاولة لإرضاء الزعيم النازي أدولف هتلر Adolf Hitler. وأضاف نتنياهو مخاطباً بيريز: "أنت أسوأ من تشامبرلين". ورفض نتنياهو التخلي عن أيّ جزء من "إسرائيل"، وعدّ أن مسألة ملك الأرض لـ"إسرائيل" هي مسألة الحقّ الإلهي⁹⁰.

وبعد وصول رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى غزة في 1994/7/1 وفقاً لما نصّ عليه اتفاق أوسلو بنقل قطاع غزة للحكم الذاتي الفلسطيني، تظاهر في اليوم التالي ما يقارب 100 ألف من اليمينيين في ساحة صهيون في القدس، وصبوا غضبهم على عرفات وعملية السلام.

وهاجم نتنياهو، خلال كلمة له في المظاهرة، الحكومة الإسرائيلية ووصفها بالعمياء، وقال إن الحكومة بهذا العمل تدمر الدولة اليهودية. وأضاف: "إن عرفات هو مسؤول

⁸⁸ ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو".

⁸⁹ نادية محمود مصطفى (محرر)، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 58-59.

⁹⁰ Context of "September 13, 1993: Clinton, Rabin, Arafat Sign Oslo Accords," site of history commons, <http://www.historycommons.org/context.jsp?item=a091393clintonrabinarafatoslo>

شخصياً عن قتل الآلاف من اليهود وغير اليهود، وهذا مجرم حرب. إن عرفات لا يريد دولة فلسطينية بقرب الدولة الإسرائيلية، ولكنه يريد حقاً دولة فلسطينية تقوم بدل الدولة الإسرائيلية⁹¹.

وقد انتهى المطاف باغتيال إسحق رابين بعد نحو سنتين من الاتفاق (1995/11/4) على يد أحد العناصر اليمينية المتطرفة. غير أن المسار الفعلي للأحداث أثبت أن قوى اليمين واليسار الصهيوني مجتمعة عملت طوال السنوات التالية على إفراغ اتفاق أوسلو من محتواه، وتحويل السلطة الفلسطينية إلى مجرد كيان وظيفي يخدم أغراض الاحتلال.

3. عربياً وإسلامياً:

أثار اتفاق إعلان المبادئ بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية زوبعة قوية غطت سماء وشوارع المنطقة العربية برمتها. ولم تبقَ جهة عربية رسمية أو شعبية، صغيرة أو كبيرة، إلا وأدلت بدلوها في الاتفاق. الجميع فوجئ بالاتفاق والجميع يعدّ القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى.

السمة الغالبة لموقف الشارع العربي كانت بين معارض ومشكك بإمكان الوصول إلى سلم مع "إسرائيل". الغالبية العظمى من الأحزاب والمنظمات الشعبية العربية رفضت الخطوة الانفرادية للقيادة الفلسطينية.

وعلى المستوى الرسمي العربي كانت المواقف وردود الفعل أكثر تحديداً، تحكمت بها اعتبارات تختلف عن الاعتبارات التي أثرت في الشارع العربي. منها:

أ. أثر الاتفاق على المصالح المباشرة والبعيدة لبعض الدول.

ب. موقف الإدارة الأمريكية والدول الكبرى الأخرى من الاتفاق.

ج. طبيعة العلاقة القائمة بين قيادة المنظمة والنظام العربي في هذا البلد أو ذاك⁹².

فقد رحب بالاتفاق مجلس جامعة الدول العربية وعده خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام⁹³. ورحبت به كذلك دول مجلس التعاون الخليجي،

Ibid. 91

92 ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو".

93 "بيان لمجلس جامعة الدول العربية يعتبر فيه الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي خطوة أولى نحو تحقيق مبدأ الأرض في مقابل السلام، القاهرة، 1993/9/21، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 16، خريف 1993، ص 269.

وقالت في بيان في 1993/9/5 إن مشروع الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين الجانبين خطوة أولى في سبيل التوصل إلى حلّ عادل ودائم وكامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي⁹⁴.

وعدّ الرئيس السوري حافظ الأسد توقيع الاتفاق مفاجأة مؤلمة لم يكن أحد يتوقعها، وأن الاتفاق ألحق مزيداً من الأذى بالساحة الفلسطينية⁹⁵. وأعلن الملك الأردني حسين بن طلال في 1993/9/4 دعمه الكامل للاتفاق على الرغم من تحفظه لتأخير إبلاغ الأردن به. أما لبنان فقد عدّ الاتفاق خروجاً على التنسيق العربي وأن معاملة ليست واضحة، وبالتالي فهو لا يوحى بالثقة. وأوضح أن الاتفاق لم يعرض على اجتماع وزراء خارجية دول الطوق الذي انعقد خصيصاً للتنسيق في المفاوضات وينبغي أن يكون واضحاً أن التنسيق يعني إطلاع الأطراف كافة على كل القرارات وليس الاطلاع بعد اتخاذ القرارات⁹⁶.

لقد عدّ اتفاق أوسلو بمثابة الزلزال لكافة مشاريع الوحدة العربية والكيان العربي الموحد، وثوابت الصراع العربي - الإسرائيلي القائم على وحدة الشعب الفلسطيني والأمة العربية في مواجهة الكيان الإسرائيلي.

وقد أثر الاتفاق على باقي مسارات التفاوض العربية الإسرائيلية حيث أعطى الأطراف العربية الأخرى ذريعة لاستعجال توقيع الاتفاقات مع الطرف الإسرائيلي؛ استناداً إلى توقيع الطرف الفلسطيني، حيث أحدث توقيعه انقساماً في التنسيق بين الوفود العربية المفاوضة، وفي ذلك يقول الملك حسين: "وقد عملنا ما في وسعنا لدفع البعد الفلسطيني قدماً... وفجأة رأينا إخواننا الفلسطينيين يتجهون وهم المعنيون بالقضية ويحققون تقدماً كبيراً. وفي هذه الحالة سنفعل كل ما في استطاعتنا لتأمين مصالحنا، وهذا بالضبط ما نقوم به". وبذلك يستطيع الكيان الإسرائيلي التوصل إلى اتفاقيات منفردة مع الدول العربية، وجعل الكيان الفلسطيني نقطة عبور إلى الدول العربية كافة⁹⁷.

⁹⁴ بيان لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يرحب بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، الرياض 1993/9/5، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 16، خريف 1993، ص 258.

⁹⁵ "حديث صحافي للرئيس حافظ الأسد بشأن موقفه من الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، دمشق، [مقتطفات]، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 16، خريف 1993، ص 263.

⁹⁶ أحمد ناجي قمحة، مرجع سابق.

⁹⁷ داود سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995، سلسلة تقارير (14) (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995)، ص 18-19.

4. دولياً:

من اللحظة الأولى للإعلان عن اتفاق أوسلو وقبل التوقيع عليه، أثار هذا الاتفاق عاصفة سياسية قوية على جميع المستويات الدولية والعربية والإسرائيلية والفلسطينية، وفرض نفسه ضمن قائمة الأحداث الدولية والإقليمية الكبرى التي تركت بصمات على مسار حركة التاريخ الحديث لمنطقة الشرق الوسط.

وضع اتفاق أوسلو الفلسطينيين والإسرائيليين والقوى الدولية والإقليمية أمام الأمر الواقع. وسارعت الإدارة الأمريكية لتصويره على أنه اتفاق سلام شامل وكامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ووجهت الإعلام العالمي للتعامل معه على هذا الأساس⁹⁸.

رحبت الإدارة الأمريكية بالاتفاق ورأت فيه اختراقاً سياسياً كبيراً يفتح آفاق جديدة لدفع عملية السلم في الشرق الأوسط خطوات كبيرة إلى الأمام. وتعاملت معه على أنه طاقة جديدة تفيد في دفع هذه المنطقة المضطربة نحو الاستقرار، وفي تعزيز نفوذها وتوسيع مصالحها فيها.

وكذلك رحبت روسيا، وريثة الاتحاد السوفييتي، بالاتفاق بالرغم من أنها فوجئت به. وذكرت القيادة الروسية أنها أحد راعي عملية السلام، ودعت دول العالم لدعم الاتفاق. وشددت على ضرورة أن يكون الاتفاق على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي مقدمة وعاملاً مساعداً لتحقيق تقدم ملحوظ على مسارات المفاوضات العربية - الإسرائيلية. وفعلت الشيء ذاته معظم الدول الأوروبية⁹⁹.

الانفتاح الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو:

وقد سعت "إسرائيل" منذ توقيعها على الاتفاق مع منظمة التحرير وبمساعدة الولايات المتحدة ومصر وبعض الأطراف العربية الأخرى إلى استثمار الواقع السياسي الجديد الذي نشأ نتيجة توقيع هذا الاتفاق، لتحقيق أكبر عدد من المكاسب السياسية والاقتصادية؛ وذلك من خلال دفع المفاوضات على المسارات العربية الأخرى وصولاً

⁹⁸ ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو".

⁹⁹ المرجع نفسه.

إلى اتفاقات مماثلة تخضع للشروط الإسرائيلية وتقييم علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية بعد رفع المقاطعة الاقتصادية وإلغائها¹⁰⁰.

وبالفعل بدأت "إسرائيل" تجني ثمار أوسلو، ففي أعقاب شهور طويلة من التفاوض وقعت "إسرائيل" والأردن في 1994/10/24 على اتفاقية سلام رسمية بينهما، عرفت باسم "معاهدة وادي عربة". يقول أوري سافير كبير المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو في كتابه "المسيرة.. حكاية أوسلو من الألف إلى الياء":

إن السلام مع الأردن ما كان لينجز لولا انفراج أوسلو، ولولا هذا الانفراج أيضاً ما انفتحت أمام إسرائيل قنوات أخرى إلى العالم العربي.

ففي الثاني من تشرين الثاني 1994 وقع حدث تاريخي في كزابلانكا [الدار البيضاء] بالنسبة لإسرائيل، فقد تدافع زعماء العالم وبصحبتهم الآلاف من رجال الأعمال من جميع أنحاء العالم نحو المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولأول مرة منذ قيام إسرائيل أصبح بمقدور إسرائيليين وعرب الاجتماع في حدث دولي مفتوح ومناقشة صفقات تجارية، بل والاتفاق على صفقات أولية.

لقد انهارت جدران الكراهية وأصبحت المقاطعة العربية مجرد تاريخ قديم، وفي الخيمة الخاصة التي وضعها الملك الحسن الثاني ملك المغرب تحت تصرفنا اجتمع شمعون بيريز مع زعماء ووزراء خارجية خمس عشرة دولة عربية...¹⁰¹.

وقد انتهى المؤتمر بـ"إعلان الدار البيضاء"، الذي أعلن فيه الحسن الثاني ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز عن نهاية المقاطعة العربية لـ"إسرائيل". وقد فتح البلدان مكاتب اتصال بعد ذلك بفترة قصيرة¹⁰².

¹⁰⁰ داود سليمان، مرجع سابق، ص 18-19.

¹⁰¹ أوري سبير، المسيرة: حكاية أوسلو من الألف إلى الياء، ترجمة بدر عقيلي (عمان: دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية 1998)، ص 186-188.

¹⁰² فيش سكثيفيل، المغرب يلعب بورقة مناهضة التطبيع، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2013/12/13، انظر:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/morocco-plays-with-anti-normalization>

خلاصة:

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، كمظلة جامعة للعمل الوطني الفلسطيني وفصائله وتياراته المختلفة، عقب قرار صدر من القمة العربية الأولى التي عقدت بالقاهرة، وكانت فلسطين قبل ذلك تُمثَل في الجامعة تمثيلاً شكلياً. غير أن المنظمة عانت استضعافاً سياسياً، وتراجُعاً في الدور والتأثير، في ظلّ تصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقياداته، ومؤسساته، في ظلّ انحسار نشاط المقاومة الفلسطينية في الخارج، واقتصاره على الداخل الفلسطيني، إثر إغلاق معظم دول الطوق حدودها من فلسطين.

وكان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية رافعة سياسية كبيرة، لمنظمة التحرير، حيث تصدرت القضية الفلسطينية مرّة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة، والقوى الكبرى، والبلاد العربية ووسائل الإعلام. وحاولت المنظمة استثمار الانتفاضة سياسياً فشكّلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي. غير أن حالة التشرذم العربي التي رافقت حرب الخليج، وانحياز الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، مهد الطريق أمام الولايات المتحدة لقيادة المنظومة الدولية، ولرعاية عملية التسوية السلمية مع الكيان الإسرائيلي، بما يخدم مصالحها في المنطقة.

هذا الموقف الأمريكي توافق مع رؤية منظمة التحرير أن الخيار السلمي هو الخيار الأنسب لتحقيق ما يمكن تحصيله من الحقوق الفلسطينية، فولد اتفاق بعد سنتين من المحادثات الفلسطينية - الإسرائيلية برعاية أمريكية.

جاء اتفاق أوسلو، الذي وقع سنة 1993 بين المنظمة و"إسرائيل"، بعد عقد 14 جولة من المفاوضات الثنائية السرية ليكون محطة تحوّل في الحقل السياسي الفلسطيني؛ فقد نصّ على قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني. وتَمخّض عن قيام السلطة الفلسطينية تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وتحول مركز صناعة القرار السياسي والنفوذ من الناحية العملية من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية (سلطة الحكم الذاتي على أجزاء من الضفة والقطاع).

وبالتدقيق في "مسار أوسلو" يتبين أن العملية السياسية تدهورت هبوطاً على عكس آمال الجانب الفلسطيني. وبالمحصلة النهائية أدى تطبيق اتفاق أوسلو والاتفاقيات التي تلتها إلى تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني، وتدهور مكانة القضية الوطنية الفلسطينية، بينما واصلت "إسرائيل" جني ثمار المفاوضات والاتفاقيات وبناء الحقائق على الأرض دون تقديم الاستحقاقات المترتبة عليها. وهكذا، فقد أسس اتفاق أوسلو لنظام سياسي فلسطيني، وفق شروط مجحفة، أبقت الشعب الفلسطيني تحت إدارة الاحتلال.